

مزد العملة للبنك المركزي العراقي ودوره في تحقيق استقرار أسعار صرف الدينار العراقي للمدة من كانون الثاني ٢٠١٠ ولغاية كانون الأول ٢٠١٢

م. زياد طارق شكري عقراوي و م.م. ماهر جلال يعقوب الياس (تدريسي زائر في جامعة نوروز)

كلية الادارة والاقتصاد - جامعة دهوك، كردستان، العراق

المستخلص

تركز هذه الدراسة على دور مزد العملة الأجنبية للبنك المركزي في تحقيق استقرار أسعار الصرف والحفاظ على قيمة الدينار العراقي من خلال التدخل لتوفير الدولار الأمريكي للاقتصاد لمواجهة الطلب وهو أسلوب لم يسبق التعامل به خلال السنوات السابقة ونتيجة لاستقرار المزد في مزاولة أعماله بشكل منظم فقد ساهم في تحقيق حالة الاستقرار التي تشهدها السوق. لذا تأتي أهمية الدراسة من أهمية استقرار سعر الصرف في الاقتصاد والذي له دور كبير في الحياة الاقتصادية والأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها لضمان توفير البيئة المناسبة للاستثمار. الا ان الدينار العراقي عانى من مشاكل التذبذب الكبير في قيمته قبل مزد العملة الأمر الذي أدى الى ضعف الثقة في الدينار العراقي وخاصة قبل سنة ٢٠٠٣ حيث تضخمت العملة العراقية بشكل كبير وانخفضت قيمتها ولكن مع تدخل البنك المركزي عن طريق مزاده أدى وبشكل ملحوظ في استقرار قيمة الدينار وزيادة الثقة بالدينار بسبب انتاج البنك المركزي سياسة نقدية واضحة في دعم الدينار العراقي. اعتمد البحث على استخدام الأساليب الإحصائية وقد اعتمد على بيانات شهرية لمدة ٣ سنوات صادرة من البنك المركزي للتواصل الى الدور الذي يلعبه مزد العملة في استقرار الدينار العراقي وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ما بين مزد العملة واستقرار أسعار الصرف.

الكلمات الدالة: الاقتصاد، سعر الصرف، مبيعات مزد العملة، الاحصاء، أنواع أنظمة الصرف

١. المقدمة

مستوى التجارة الخارجية للعراق . إضافة الى ان صادرات العراق النفطية مقيمة بالدولار لذلك فان للدولار الامريكي اهمية خاصة في الاقتصاد العراقي وشهد سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار تدهورا كبيرا وهائلا في السوق الموازية كبيرا ولقد بدأ هذا التدهور خلال فترة الثمانينات من القرن الماضي بسبب استنزاف احتياطيات الدولة من العملات الاجنبية بسبب الحروب وتمجيد ارصدة العراق في الخارج بسبب الحصار الاقتصادي على العراق . مما ساهم في اضعاف السياسة النقدية وتحميل دور البنك المركزي في السيطرة على سعر صرف الدينار العراقي نظرا لطبيعة اهداف وتوجهات النظام المالي والمصرفي وخضوعه لقرارات سياسية أكثر منها ذات طبيعة مصرفية وبعد عام ٢٠٠٣ بدأ سعر الصرف بالتحسن بسبب استقلال و تدخل البنك المركزي بشكل مباشر في دعم الدينار العراقي من خلال الية مزد العملة الذي ساهم في استقرار أسعار الصرف بشكل نسبي وتأتي أهمية سعر الصرف من خلال مساهمته في تحقيق الاهداف الاقتصادية الكلية للدولة المتمثلة في استقرار الاسعار المحلية مع تحقيق قدر من النمو الاقتصادي والاستخدام الكامل للموارد.

تعتبر النقود أداة للتداول في المجتمع و تحظى بالقبول العام إذا كانت عملة وطنية داخل البلد، وفي ظل الانفتاح الاقتصادي الكبير الذي تعيشه الاقتصاديات العالمية ، و تشابك العلاقات الاقتصادية وارتفاع معدلات التبادل التجاري ، وتعدد العملات المتداولة ، توجب وجود آلية واضحة يتم من خلالها تبادل العملات وتقييم كل عملة من العملات المتداولة مقابل العملات الأخرى ويطلق على هذه الآلية تسمية سعر الصرف. يعتبر الدينار العراقي العملة التي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني في تعاملاته المحلية ، كما يؤدي الدولار دورا محما في الاقتصاد العراقي سواء كان على المستوى المحلي او على

المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز

المجلد ٦، العدد ١ (٢٠١٧)

استلم البحث في ٢٠١٦/٦/١، قبل في ٢٠١٦/٨/٨

ورقة بحث منتظمة نشرت في ٢٠١٧/٣/٢٨

البريد الإلكتروني للباحث: ziyad.tariq@gmail.com

حقوق الطبع والنشر © ٢٠١٧ أساء المؤلفين. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة

المشاع الإبداعي النسبية – CC BY-NC-ND 4.0

١.١ أهمية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي والذي يهدف من خلاله للتعرف على تأثير مزاد العملة على سعر الصرف من خلال الربط بين الأسس النظرية والعملية لإثبات فرضية الدراسة. تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية مثل طريقة المربعات الصغرى والارتباط والتكرارات وقد تم استخدام برنامج spss لتحليل وتوصيف البيانات التي استخدمت بيانات شهرية لمدة ثلاث سنوات لكل من مزاد العملة وأسعار الصرف .

١. ماهية سعر الصرف

تعرف سعر الصرف على انها عملية تظهر عندما يتم تبادل مختلف العملات فيما بينها، فكل دولة لها عملتها الخاصة تستعمل في عمليات الدفع الداخلية وتظهر الضرورة إلى استعمال العملات الخارجية عندما تقوم علاقات تجارية أو مالية بين شركات تعمل داخل الوطن مع شركات تعمل خارجه (هجرة ، ١٦ ، ٢٠١٢). وقد عرفها (Fight,2004) بشكل مختصر على أنها سعر الصرف عملة واحدة محلية مقابل عملة أخرى (Fight,2004,189). كما تعرف أيضا على انها النسبة المئوية للتغير في أسعار الواردات بالعملة المحلية الناجمة عن تغيير واحد في المائة في سعر الصرف بين عملة الدول المصدرة والمستوردة وأن التغيرات أسعار الصرف تؤثر من خلال قناتين (العرض والطلب الكليين) في مستويات الأسعار الداخلية وفي المنافسة بين الشركات وفي ظل اقتصاديات مفتوحة ستؤثر تقلبات أسعار الصرف على الأنشطة الاقتصادية المحلية والدولية تسبب تغيرات في أسعار النسبية للسلع المحلية والأجنبية ومن ثم تؤثر على الطلب المحلي والأجنبي على السلع من خلال التغير في قيمة العملة بافتراض انخفاض قيمة العملة المحلية سوف يؤدي إلى زيادة صادرات هذه الدولة أي زيادة الطلب الخارجي على السلع المحلية (الجنابي والطرقي ، ٢٠١٢ ، ٢٥٤) وهناك عوامل تساهم في تحديد سياسة سعر الصرف ومنها العلاقة بين تغيرات أسعار الصرف وحركة الأسعار النسبية وأهداف السياسة الخارجية ومستوى الاحتياطيات الدولية (Fight,2004,159) كما يتم بيع وشراء العملات في سوق يدعى سوق الصرف وهو المكان الذي يتم التعامل بالعملات عملة مقابل أخرى بسعر محدد يسمى سعر الصرف Exchange Rate وهو سعر يحدد من خلاله تبادل العملات وعمليات عرض وطلب على العملة (Loader,2002,142).

٢. سلوك سعر الصرف في الاقتصاد

لا بد من التطرق الى تفسير سلوك سعر صرف العملة من القضايا الاقتصادية المعاصرة

في ظل تبني البنك المركزي العراقي لسياسات تدعم الاستقرار النقدي في الاقتصاد والذي له دور كبير في الحياة الاقتصادية والأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها وعلى هذا الأساس أصبح المجتمع الاقتصادي يعيش تحولات في الأنظمة النقدية لذلك عمد البنك المركزي لمزاد العملة لتحقيق استقرار أسعار الصرف لضمان توفير البيئة المناسبة للاستثمار ومما يزيد من أهمية وفعالية سعر الصرف هو طابع العالمية الذي تتسم به أسواق الصرف لذلك يسعى البنك المركزي الى تحقيق استقرار في أسعار الصرف .

٢.١ اهداف الدراسة

١. توضيح ماهية سعر الصرف وانواعه وسلوك هذه الاسعار في الاقتصاد ودور البنك المركزي باستقرار هذه الاسعار من خلال مبيعات مزاد العملة وذلك في الجانب النظري للبحث .
٢. تحليل اهمية مبيعات مزاد العملة في البنك المركزي العراقي على استقرار سعر صرف الدولار .
٣. مدى تأثير سعر الصرف بالعوامل الاقتصادية ومنها عرض الدولار بمزاد العملة وغير الاقتصادية (السياسية) .

٣.١ مشكلة الدراسة

تأتي مشكلة الدراسة من طبيعة الدور الذي يمكن إن تضطلع به البنك المركزي العراقي في تحقيق استقرار أسعار الصرف والتي تؤثر على الاستقرار النقدي والاقتصادي لذلك فإن السلطات النقدية تسعى لتحقيق هذا الهدف إي الاستقرار النقدي من خلال الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر صرف العملة المحلية الذي يعطي ثقة أكبر بالدينار العراقي بصورة خاصة وبالاقتصاد بصورة عامة ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة من خلال التساؤل الآتية : هل هناك علاقة بين مزاد العملة في البنك المركزي واستقرار أسعار صرف الدينار العراقي ؟

٤.١ فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن هناك تأثير ايجابية مباشرة لمزاد العملة في البنك المركزي على سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي عن طريق بيع الدولار لتلبية متطلبات السوق والتجارة الخارجية والتي تؤثر على عرض الدولار في السوق وبالتالي التأثير في سعر الصرف .

٥.١ منهج الدراسة

١. أنظمة الصرف الحرة (Freely Floating) الحديثة والتي زاد الاهتمام بها في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، ففي ظل اقتصاد السوق وحرية تدفق رأس المال فإن سعر الصرف مهم في الربط بين الأسواق المحلية والأسواق الأجنبية وفي توجيه الاستثمار في أصول هذه الأسواق. إن إحدى القضايا المهمة والمرتبطة بسلوك سعر الصرف هي دراسة آلية انتقال آثار التحركات في أسعار صرف العملات الأجنبية في دولة ما إلى أسعار السلع والخدمات المحلية في تلك الدولة أو ما يسمى بانعكاس أسعار الصرف (Rate Pass – Through Exchange). إن التحرك في أسعار الصرف ولو كان واحد سبب سيؤثر على أسعار المواد الاستهلاكية وعلى حصة السلع المستوردة وبعبارة أخرى ان الارتفاع في أسعار الصرف سيحرك الطلب باتجاه السلع والخدمات المحلية والابتعاد عن الاستيراد بسبب الارتفاع النسبي في أسعار السلع المستوردة ولكن هذا التأثير لا يحدث على المدى القصير (Bowman&Doyle,2003,8).

٣. أنواع أنظمة الصرف Exchange Rate Systems

- من السات الأساسية لنظام النقد العالمي أن أسعار صرف عملات الدول الصناعية الرئيسية معومة وتتعرض للتقلبات انعكاساً للظروف والسياسات الاقتصادية لتلك الدول أو ظروف أسواق النقد العالمية والتي تتأثر بدورها بعوامل اقتصادية وسياسية عديدة وإن ظهر اتجاه يتسم بالمحافظة على استقرار أسعار الصرف ضمن تكتلات إقليمية كما في البلدان الأوروبية وفي ظل هذا النظام تواجه الدول النامية خيارين إما تعويم عملاتها مقابل العملات الأخرى أو تثبيت قيمة عملاتها إلى عملة رئيسة أو سلة من العملات .
- ٣.١ نظم أسعار الصرف الثابتة Fixed Exchange Rate Systems وهي عبارة عن أسعار صرف مثبتة إما إلى عملة واحدة (Paged Currency) إذ تثبت الدول عملتها إلى عملة دولية رئيسة دون تعديلات إلا في حالات نادرة وتعلن مسبقاً مقدار التعديل مقابل عملة الارتكاز أو تثبت الدولة سعر صرف عملتها مقابل مجموعة أو سلة من العملات (Basket Currency) تعكس عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين أن تلجأ الدولة إلى تثبيت عملتها مقابل وحدة معيارية مثل وحدة حقوق السحب الخاصة (SDRs) او الوحدة الأوروبية (بربور، ٢٠٠٨، ٣٧).

٣.٢ نظم أسعار الصرف المرنة Flexible Exchange Rate

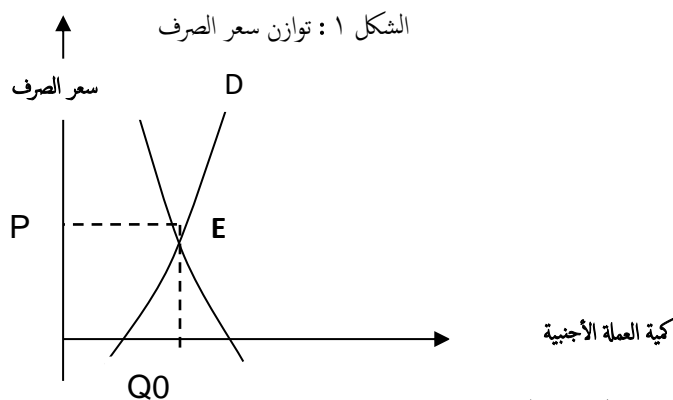
٤. التوازن في سوق الصرف في حالة عدم وجود رقابة من البنك المركزي (موسى ، ٢٠٠٩ ، ١٠٩-١١١)
- في هذا الحالة سيكون سعر الصرف حراً وقابلًا للتغير ويتم تحديده من خلال تفاعل قوة العرض والطلب على العملة الأجنبية دون تدخل البنك المركزي ان الطلب على عملة بلد ما هو ناتج بالحقيقية من الطلب على سلع وخدمات تلك الدولة وان تغير في سعر الصرف سيكون له تأثير على اثمان تلك السلع المستوردة و ترتبط عكسيا بالتغيرات في كمية الواردات . اما عرض النقد الاجنبي فيتبع عن الطلب الاجنبي على الصادرات اي ان القوى التي تحدد الطلب الاجنبي على الصادرات المحلية هي نفسها التي تحدد عرض الصرف الاجنبي فعند ارتفاع اسعار صرف العملة الاجنبية فان الصادرات
- يتفرع عن أنظمة الصرف المرنة نظامان رئيسان هما :

٥. التوازن في سوق الصرف في ظل استقلالية البنك المركزي

ان الكثير من الدول تسعى لتخفيض سعر صرف عملتها لزيادة الصادرات على اعتبار انها تكون أكثر جاذبية للمستوردين مما يساهم في زيادة الصادرات لذلك دعا بعض الباحثون لضرورة توازن أسعار الصرف عالمياً لتخفيض عدم الاستقرار المالي الدولي ولكن هنالك تسأل حول قدرة البنك المركزي على فعل ذلك (Fullwiler, 2008, 37). ان تحقيق استقرار أسعار الصرف عالمياً مهم وذلك لمنع التخفيض التنافسي لقيم العملات بين الدول وخاصة الصناعية منها وذلك لسيطرة على نوع من الاستقرار المالي وهو ما تقوم به صندوق النقد الدولي . يعتمد العراق للمحافظة على استقرار وتوازن عملته على نظام التعويم المدار على نحو يسمح للبنك المركزي ببيع العملة المحلية او شراء العملة الاجنبية ، وان الغاية النهائية من هذه الانشطة بيعاً وشراءً من خلال السوق المركزية (مزارد العملة الأجنبية للبنك المركزي) هو الحفاظ على استقرار قيمة العملة المحلية . كما لا يخفى ان للسياسة النقدية التي يعتمدها البنك المركزي العراقي اذرع خارجية لا تقل أهمية عن ادواتها الداخلية في بلوغ غايات تلك السياسة في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وخفض التضخم وتعميق الاستقرار المالي مما يصب في مصلحة التنمية الاقتصادية للبلاد وبناءً على ما سبق ولكون البنك المركزي العراقي بنك الدولة ومستشارها المالي والمؤتمن على المال العام كما نص على ذلك قانونه رقم 56 لسنة 2004 ، فقد استطاع البنك المركزي العراقي من إدارة احتياطات البلاد من العملات الأجنبية وغيرها من المصادر الاخرى حيث ارتبطت إدارة تلك الاموال ارتباطاً وثيقاً بالموازنة الاتحادية للبلاد لكون النفط يشكل المورد الرئيس للموازنة ونسبة تزيد على 90 % فضلا عن ان تدفقات البلاد من العملة الاجنبية هي مصدرها بيع النفط في الاسواق العالمية ونسبة قد تزيد على 95% من التدفقات الداخلة وان النفط كما هو معلوم يشكل حوالي ثلثي الناتج المحلي الإجمالي . وقد تولى البنك المركزي إدارة أموال النفط الموجود في صندوق تنمية العراق وذلك بعد نفاذ قرار مجلس الامن المرقم ١٩٥٦ لسنة وانهاء الحماية الدولية ٢٠١٠ على اموال صندوق تنمية العراق في ٦/ ٣٠ ٢٠١١ . وعلى هذا الاساس عدت موارد صندوق تنمية العراق مرتبطة بالميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي وبالسياسة النقدية باتجاهين :

الأول: اذ يتولى البنك المركزي استبدال جانب مطلوباته المثلة بالدينار العراقي لقاء العملة الاجنبية المستلمة من صندوق تنمية العراق لتمويل مصروفات الحكومة الداخلية، حيث يمثل تراكم تلك العملة الاجنبية احتياطات العراق الدولية او غطاء العملة في

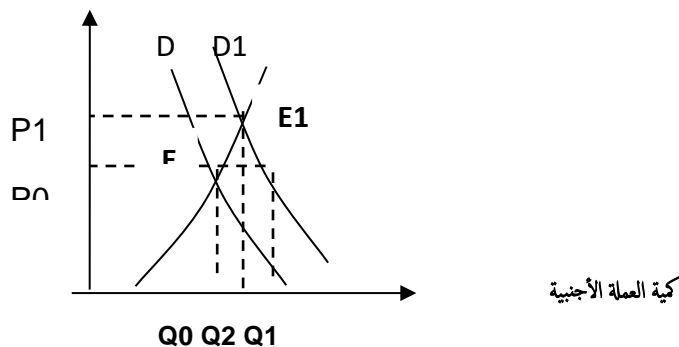
والسلع المحلية تصبح ارض بدلالة العملة الاجنبية وهذا يعني زيادة الصادرات . لذلك فان لأسعار الصرف أهمية كبيرة على مستوى المنافسة بين الشركات من حيث الربحية وخاصة الشركات التي تصدر سلعتها حيث ان الدولار القوي ذات تأثير سلبي على الشركات والدولار الضعيف جيد له على اعتبار انخفاض سعر صرف الدولار سيزيد من جاذبية أسعار السلع الأمريكية في الخارج (Pritamani) et.al., 2002, 1). عند تقاطع منحنيات العرض والطلب على العملة الأجنبية سنحصل على نقطة توازن عند النقطة E . وعلى اساس سعر صرف معين عند النقطة P0 يتم الطلب والعرض عند كمية Q0 لوحدة من الصرف الأجنبي وكما موضح في الشكل رقم (1) .



المصدر: (قاسم ، ٢٠١١ ، ٧)

هذا يعني انه في حالة نظام صرف المرن فان زيادة الطلب على العملة الاجنبية سيؤدي الى حصول عجز مؤقت في العرض وان هذا العجز لن يدوم طويلاً بسبب عودة السوق الى حالة التوازن ولكن عند سعر أعلى وكما موضح في الشكل رقم (2)

الشكل ٢ : نظام الصرف المرن



المصدر: (قاسم ، ٢٠١١ ، ٧)

فان الزيادة في الطلب سيؤدي الى انتقال المنحنى من D الى D1 كما موضح في الشكل أعلاه مما يرفع سعر الصرف أيضاً الى مستوى أعلى من E الى E1 عند كمية من العملة الأجنبية التي يسعى الأفراد في الحصول عليها عند النقطة Q1 والتي تسبب العجز في الكمية مما يؤدي الى الزيادة السعرية .

والصناعة لا تزيد على 1% بقليل ، مما يعني ان الاقتصاد في وضعه الحالي ضعيف الارتباط بالإنتاج الكلي وانما اعتماده الأكبر على النفط مما يتطلب حذر وترقب شديدين في تكوين احتياطات كافية تمتص ضعف التنوع وتعرض ميزان المدفوعات الى مخاطر التقلب الشديد بسبب ضغوط الطلب الكلي او الإنفاق الكلي (قاسم، ٢٠١١ ، ٧-٨).

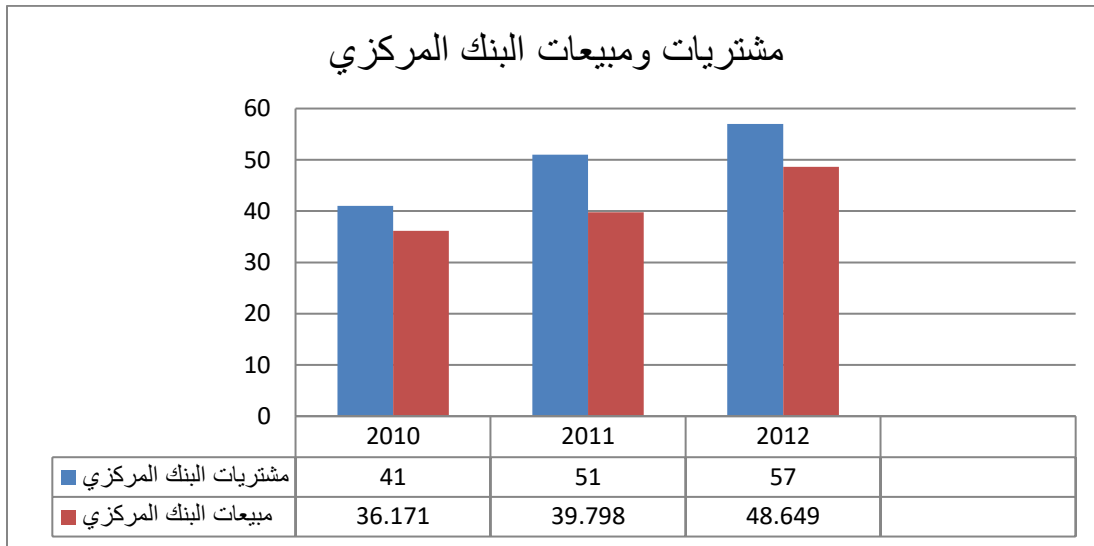
٦. مشتريات ومبيعات البنك المركزي من الدولار الأمريكي

الشكل رقم (3) يمثل مشتريات البنك المركزي للدولار الأمريكي (USD) من وزارة المالية ضمن مدة الدراسة حيث نلاحظ في سنة 2010 كانت معدل المبيعات أعلى من المشتريات الأمر الذي دعا البنك من استخدام احتياطياته في سد العجز بينا السنوات الأخرى كانت معدلات الشراء أعلى من معدلات البيع مما يؤدي الى زيادة الاحتياطات من العملة الأجنبية .

السوق النقدية الوطنية والذي يستخدم في جانب منه كوسيلة للتدخل للسيطرة على مناسيب السيولة وفائض الطلب الذي تولده الموازنة العامة عبر نفقاتها العامة الممولة بالدينار العراقي المصدر ضمن سياسة لتوفير التوازن بين العرض والطلب في سوق النقد والحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار العراقي .

ثانيا : إدارة البنك المركزي العراقي للمال العام ولا سيما بالعملة الاجنبية لكونه الوصي على اموال الحكومة والوثمن على الادارة الخارجية للمال العام وهي احد واجبات البنك وهي إدارة الأموال العامة سواء في الداخل او الخارج . ان ذلك الغطاء هو احد مكونات الأساس النقدي اي نقود البنك المركزي وتمثل الوسيلة الساندة لقوة الدينار العراقي المصدر حيث ارتفعت الاحتياطات الأجنبية غطاء للعملة للبنك المركزي من (بضعة مليارات) في العام 2004 الى حوالي (59) مليار دولار سنة ٢٠١١ ومع ذلك لا يرى البنك المركزي ان هذه المبالغ كافية لحماية الاقتصاد الوطني بسبب ضعف تنوعه اذ لا تشكل الزراعة فيه اليوم مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي أكثر من 2.5 %

الشكل ٣: مشتريات ومبيعات البنك المركزي



المصدر: النشرة الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي ٢٠١٢ .

تمثل أكثر من 93 % من مبيعات البنك المركزي والباقي يكون على شكل نقدي وكما موضح في الجدول رقم (1) .

الجدول ١: مبيعات البنك المركزي العراقي للعملة الأجنبية

CBI Sales of Foreign Currency (Million USD)

التاريخ	مبيعات البنك المركزي للعملة	الحوالة	النقد
---------	-----------------------------	---------	-------

إن تراكم العملة الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي والتي تمثل احتياطياته الدولية قد تمت من خلال قيام وزارة المالية بمقايضة ما لديها من إيرادات بالدولار التي هي ناجمة بالأساس عن صادرات العراق النفطية لقاء حصولها على ما ترغبه من الدينار العراقي المصدر من البنك المركزي العراقي ليدخل التداول ولكن عبر أبواب الصرف في الموازنة العامة للدولة وتم عملية بيع العملة التي لدى البنك المركزي عن طريق الحوالات والتي

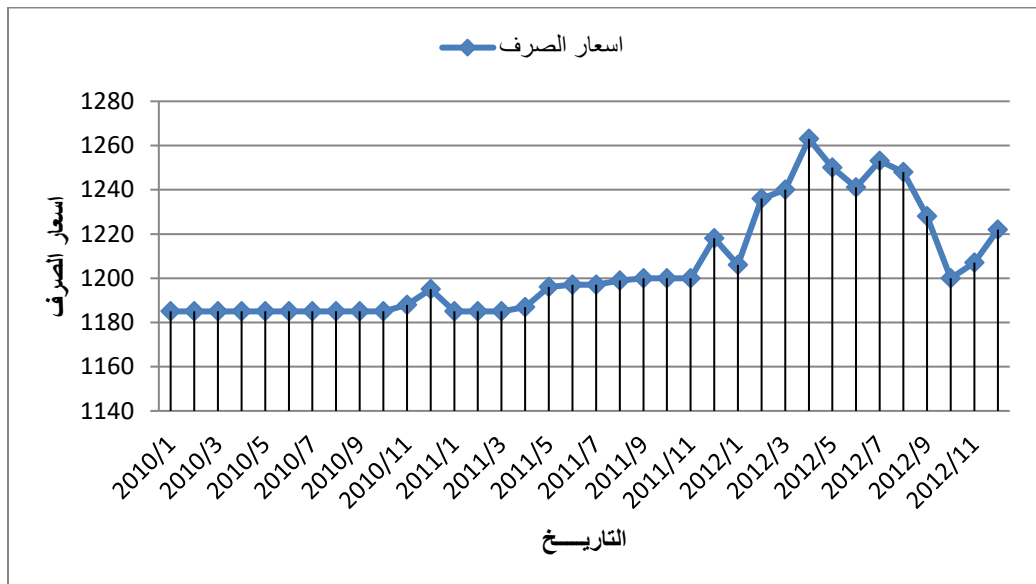
مرغوبا في السوق المالية الدولية وافتتاحا واسعا في التعاملات المصرفية مع العالم . وعلى الرغم من ذلك فإن تلك الأموال وتدفعاتها ينبغي ان لا تعفى من تعميق عمليات المراقبة والكشف عن ان تحركات تلك الاموال تخفى بالمشروعية القانونية ولا تخالف قانون مكافحة غسل الاموال واموال الجريمة والارهاب حيث يلاحظ وبعد الازمة التي حلت في بعض دول الجوار كان له اثر على سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي اذ شهد الدولار طلب غير مبرر مما ادى الى تذبذب اسعاره مما يدل على وجود تسرب للعملة الصعبة خارج البلاد .

Cash	External	CBI Sales of FX	
2,193	33,978	36,171	2010
1,459	38,339	39,798	2011
3,664	44,985	48,649	2012

المصدر : النشرة الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي ٢٠١٢

لابد من التركيز على مبيعات البنك المركزي العراقي من الدولار والعمل على مراقبة حركة التدفقات المالية الداخلة الى البلاد والخارجة منها ومعرفة اتجاهاتها للحفاظ على نظام مالي ثابت يقوم على اساس التنافس في السوق, ويولد في الوقت نفسه اندماجا

شكل ٤: أسعار صرف الدولار للمدة (كانون الثاني ٢٠١٠ - كانون الأول ٢٠١٢)



المصدر : الشكل من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Excel

تم الاعتماد على مجموعة من مقاييس التشتت التي تسهم في التعرف على طبيعة البيانات المستخدمة في الدراسة فكان لابد من استخدام بعض المقاييس وأهمها جدول ٢: تحليل البيانات

Std. Deviation	Mean	Maximum	Minimum	Range	N	
761.43374	3461.5556	5688.00	2124.00	3564.00	36	MZ
24.06750	1204.8889	1263.00	1185.00	78.00	36	EX

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين باستخدام برنامج spss الإحصائي

متغيرات الدراسة

لمعرفة تحركات اسعار الصرف خلال مدة الدراسة نلاحظ الشكل (٤) والذي يوضح تذبذبات سعر الصرف والتي كانت مستقرة بصورة نسبية في سنة ٢٠١٠ وكما مبين في الشكل من كانون الثاني لسنة ٢٠١٠ حيث نلاحظ استقرار أسعار الصرف في هذه السنة عند مستوى ١١٨٠ دينار وفي ٢٠١١ حدث تذبذب طفيف في أسعار الصرف وقد وصل الى ذروته في نيسان ٢٠١٢ وهو أعلى مستوياتها عند ١٢٦٠ دينار لكل دولار على الرغم من زيادة مبيعات البنك المركزي من الدولار وهذا ما يؤثر الى وجود خلل واضح لتسرب العملة الصعبة الى خارج البلد .

٧. أدوات تحليل البيانات باستخدام مقاييس التشتت

الجدول ٣: الارتباط (Correlation)

EX	MZ	
0.428	1	MZ
1	0.428	EX

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين باستخدام برنامج spss الإحصائي

EX = سعر صرف الدينار

MZ = مزاد العملة

نعتمد في هذه الدراسة على الارتباط لمعرفة الارتباط بين المتغيرين حيث ان مزاد العملة هو المتغير المستقلة والمتغير اسعار الصرف هو التابع ومن خلال الجدول السابق نلاحظ على ارتباط موجبة وضعيفة اذا وصلت الى (0.43) وكما معروف فان معامل الارتباط يمتد بين (-1 ، +1) حيث تمثل الاشارة السالبة علاقة عكسية بين المتغيرات والاشارة الموجبة تمثل علاقة طردية ، وعندما تكون درجة الارتباط اقل من 0.5 تكون العلاقة ضعيفة .

٢. تحليل واختبار اثر مبيعات مزاد العملة في البنك المركزي العراقي على اسعار

صرف الدولار

تم الاعتماد على احصاءات البنك المركزي للحصول على البيانات لكل من متغيرات الدراسة والتي تكونت من متغيرين وهو مبيعات البنك المركزي كمتغير مستقل واسعار الصرف في السوق كمتغير معتمد وعلى اساس شهري ولمدة ثلاث سنوات بحيث تقيس اثر هذه المبيعات للبنك المركزي من الدولار على انها من اهم مكونات عرض الدولار في السوق المحلي واثرها على سعر صرف الدولار في السوق على اعتبار ان سعر الصرف في السوق يتحدد وفق الية العرض و الطلب ومن الملاحظ فان هناك زيادة في الطلب سنة ٢٠١٢ بشكل ادى الى ارتفاع الدولار بشكل نسبي مع انه هنالك زيادة في مبيعات البنك وكما موضح في الجدول رقم (١) والذي يوضح ان هناك عوامل اخرى اثرت على اسعار الصرف غير مبيعات المزاد ومنها سياسية متزامنة مع المشاكل الاقليمية في المنطقة وقد اكدت الكثير من الدراسات على تأثير العوامل السياسية في اسعار الصرف . تم تهيئة البيانات للاختبار باستخدام برنامج (spss) الجاهز على الحاسوب ، وقد تم الاعتماد على أسلوب الانحدار الخطي البسيط في التحليل واحساب قيمة المعلمات بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية The Method of Ordinary Least Squares على اعتبار انها الطريقة المثلى في إعطاء تقديرات خطية غير متحيزة عند

MZ = مزاد العملة

EX = أسعار الصرف

١.٧ مشاهدات عينة الدراسة (N)

تمثل مدة الدراسة والتي كان عددها ٣٦ مشاهدة وهي عدد الأشهر الدراسة والتي اعتمدنا على بيانات الاحصائية الصادرة من البنك المركزي العراقي والتي تبدأ من الشهر الاول (كانون الثاني) لسنة ٢٠١٠ وتنتهي بالشهر الأخير (كانون الاول) لسنة ٢٠١٢ .

٢.٧ أعلى - أدنى قيمة Maximum - Minimum

تشير إلى أعلى وأدنى قيمة للمبيعات مزاد العملة وسعر الصرف عينة الدراسة وفي مدة الدراسة . والتي كانت أعلى مستوى (Max) بالنسبة للمزاد (٥٦٨٨) مليون دولار في الشهر العاشر من سنة ٢٠١٢ ، وكما كان اعلى مستوى لسعر الصرف قد وصل ١٢٦٣ في الشهر الرابع من سنة ٢٠١٢ . اما ادنى قيمة فقد وصل للمزاد ٢١٢٤ بينما كان ادنى سعر صرف هو ١١٨٥ .

٣.٧ المدى Range

يتم هذا المقياس بمعرفة مدى الفرق ما بين أعلى قيمة في البيانات واقل قيمة لمعرفة التذبذب في البيانات Range = Maximum - Minimum . حيث كان المدى بالنسبة للمزاد ٣٥٦٤ مليون دولار وهو الفرق ما بين أعلى وأدنى قيمة في مزاد العملة وكما موضح الفقرة السابقة . كذلك كان الفرق لأسعار الصرف ٧٨ دينار .

٤.٧ الانحراف المعياري والمتوسط (Mean&Std. Deviation)

نعتمد على الانحراف المعياري والمتوسط للقياس الخطر الكلي وذلك من خلال مقارنة كل من الانحراف المعياري والمتوسط حيث كلما قل التذبذب انخفض الخطر والاعتماد على الجدول السابق فان Std المزاد العملة كان 761.4 و Mean كان 3461.56 حيث نجد هنالك تشتت في بيانات مزاد العملة . بالنسبة للأسعار الصرف فقد كان التشتت اكبر مما يعني ارتفاع مستويات الخطر وبالمقارنة ما بين كل من Mean & Std كانت 1204.88 & 24.06 على التوالي .

١. تحليل واختبار العلاقة ما بين كل مزاد العملة للبنك المركزي وتأثيره على

أسعار الصرف الارتباط :

الارتباط هو من ادوات التحليل الوصفي ويهدف الى معرفة إن كانت هنالك علاقة بين متغيرين مستقلين او بين متغير مستقل ومتغير تابع (البلداوي ، ٢٠٠٩ ، ١٩١)

جدول ٥ : تكرارات أسعار صرف الدولار

النسبة المئوية	تكرارات	أسعار صرف الدولار في السوق
36.1	13	1185.00
2.8	1	1187.00
2.8	1	1188.00
2.8	1	1195.00
2.8	1	1196.00
5.6	2	1197.00
2.8	1	1199.00
11.1	4	1200.00
2.8	1	1206.00
2.8	1	1207.00
2.8	1	1218.00
2.8	1	1222.00
2.8	1	1228.00
2.8	1	1236.00
2.8	1	1240.00
2.8	1	1241.00
2.8	1	1248.00
2.8	1	1250.00
2.8	1	1253.00
2.8	1	1263.00
100.0	36	Total

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين باستخدام برنامج spss الإحصائي

يمثل الجدول السابق تكرارات أسعار الصرف لمعرفة أكثر الأوقات استقراراً لأسعار صرف الدولار والذي يأخذ بنظر الاعتبار أسعار الصرف وعدد التكرارات والنسبة المئوية لأهمية تلك الأسعار وكما واضح من الجدول أعلاه نلاحظ ان هنالك أهمية نسبية عند سعر ١١٨٥ دينار لكل دولار حيث بلغت هذه النسبة ٣٦% من مجموع أسعار الصرف وأيضا عند سعر صرف ١٢٠٠ دينار لكل دولار حيث وصلت النسبة ١١% مما يعني استقرار في أسعار الصرف في السوق والذي يؤكد على قدرة البنك المركزي في السيطرة على أسعار الصرف.

مستوى معنوية 0.05 . وتم بعد ذلك إجراء اختبارات عديدة لبيان أفضل توفيق للمعادلة وهي كالتالي :

١. اختبار (t) : الذي يبين طبيعة العلاقة بين المتغيرين ، التابع "Y" والمستقل "X" إن كانت معنوية أم غير معنوية ، إذ تكون معنوية عندما تكون قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية ، أي تأثر المتغير التابع بالمتغير المستقل والعكس بالعكس علماً أن قيمة (t) الجدولية عند مستوى معنوية 0.05 ودرجة حرية (n-1) لعينة البحث بلغت 1.69.

٢. اختبار (F) : يبين هذا الاختبار معنوية العلاقة الخطية بين المتغير المستقل والمتغير المعتمد ، وعند مستوى معنوية 0.05 ودرجات حرية (n-k-1,k) إذ إن (k) تمثل عدد المتغيرات المستقلة ، (n) تمثل عدد المشاهدات بلغت قيمة (f) الجدولية لعينة البحث 4.17 .

٣. اختبار (R2) معامل التحديد : وهو يستخدم لتوضيح العلاقات الدالية بين المتغير المستقل والمتغير المعتمد بمعنى أنه يعطي تصوراً لحجم تأثير المتغير المستقل على المتغير المعتمد بشكل نسبة مئوية وفيما يلي عرض نتائج التحليل وفق الجدول الآتي :

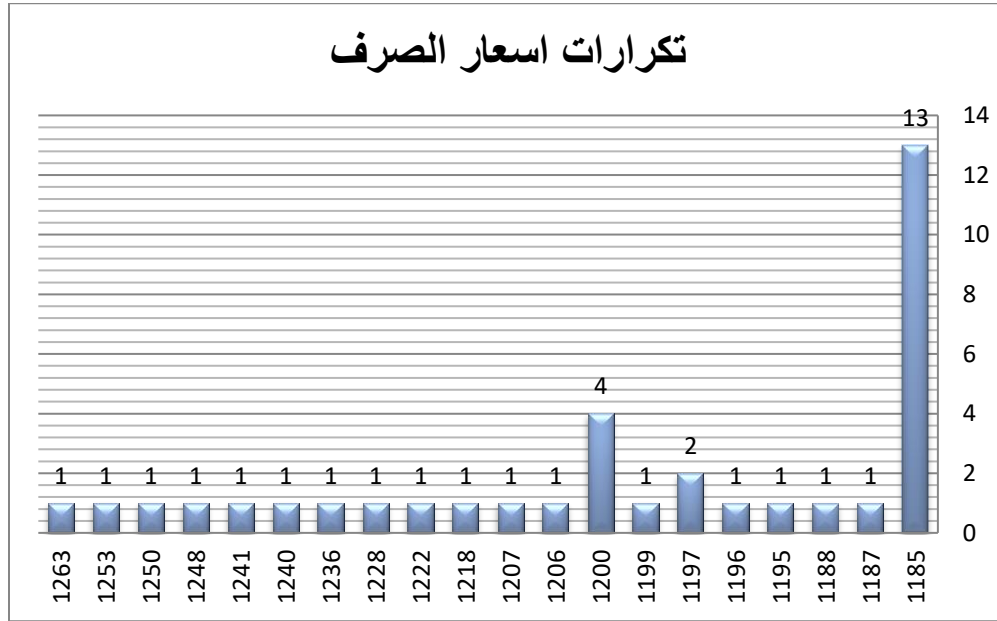
الجدول ٤ : تقدير اثر مزاد العملة للبنك المركزي العراقي في أسعار صرف الدولار

R Square	F	النموذج	المتغير المستقل	المتغير المعتمد
%18.3	7.615	Beta	X	Y
		T	مزداد العملة	أسعار الصرف

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين باستخدام برنامج spss الإحصائي

من خلال نتائج الظاهرة في الجدول يتبين لنا صحة فرضية الدراسة والتي تؤكد على تأثير مزاد العملة على أسعار الصرف وان كانت هذه النسبة متواضعة شيء ما حيث كانت معامل التحديد (R2) قد بلغ ١٨% وما يدل على وجود عوامل أخرى تؤثر على أسعار الصرف في السوق قد تكون محلية او عوامل خارجية بسبب الازمات في الدول المجاورة والذي يؤدي الى تسرب العملة الصعبة الى الخارج ومن خلال البيتا نلاحظ ان تغير دينار واحد في مزاد العملة يؤدي الى زيادة بـ ٤٢٨،٠ في أسعار الصرف . نلاحظ من خلال التركيز على قيمة (F) المحسوبة والبالغة ٧،٦٢ نجد بأنها أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (٤،١٧) مما يعني قوة معنوية النموذج ومن خلال ملاحظة قيمة (t) المحسوبة نجد أن قيمتها بلغت (٢،٧٦) وهي أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (١،٦٩) وهذا يعني بأن المتغير المستقل (مزداد العملة في البنك المركزي العراقي) كان له تأثيراً معنوياً إيجابياً في المتغير المعتمد (أسعار صرف الدولار).

الشكل ٥: تكرارات أسعار صرف الدولار مقابل الدينار



المصدر: الشكل من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Excel

٢. استمرارية ارتباط الاقتصاد العراقي بأسعار النفط وبالتالي حساسيتها المفرطة لكل التقلبات والصدمات على اعتبار ان النفط هو الأساس في الحصول على الدولار .

٣. يعتمد العراق على نظام التعويم المدار لسعر الصرف اي ان السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي تسعى الى المحافظة على سعر الصرف للدينار العراقي عن طريق مزاد العملة.

٤. تأثر أسعار الصرف في العراق بالأزمة السياسية الإقليمية وهي احد العوامل المهمة التي ادة الى حالة من عدم الاستقرار في أسعار الصرف وارتفاع الأسعار الى مستويات اعلى من ما كانت عليه قبل الأزمة.

٥. هنالك ارتباط ايجابي ما بين كل من مزاد العملة في البنك المركزي وقيمة العملة الوطنية.

٢.٨ التوصيات

١. تخفيض القطاع المصرفي للمساهمة في السياسية النقدية من خلال الفوائض المالية الموجودة لدى البنوك التجارية لدعم المشاريع الاقتصادية لزيادة مساهمته في الناتج المحلي .

٢. العمل على زيادة الرقابة من قبل البنك المركزي على كل المشتريين للعملة الصعبة من البنك وخاصة المصارف التجارية التي تدخل الى مزاد العملة وذلك للمحافظة على العملة الصعبة داخل العراق ومنع تهريبها الى الخارج .

يمثل هذا الشكل تكرارات أسعار الصرف لمعرفة عند اي الأسعار كان هنالك استقرار في أسعار الصرف حيث وكما واضح من الشكل أعلاه نلاحظ ان عند سعر ١١٨٥ كان تكرارات عند أعلى المستويات حيث وصلت الى ١٣ شهر لان الدراسة تأخذ البيانات على شكل شهري مما يعني ان سعر الصرف أعلاه قد بقي أكثر من سنة وكما ان هنالك اشهر اخر كان سعر الصرف ثابتا كما هو الحال عند مستوى ١٢٠٠ إذا بقي لمدة أربعة اشهر وأيضا عند سعر ١١٩٧ اذا بقي السعر لمدة شهرين . بينما كانت الأشهر الأخرى عند مستويات سعر مختلفة ولكن بشكل عام فان سعر الصرف يعتبر مستقر رغم الضغوط الخارجية عليه مثل الطلب غير المبرر نتيجة سحب العملة من العراق الى خارجه بسبب الازمات الموجودة في دول الجوار خاصة بعد ٢٠١١ ورغم ذلك فقد نجحت سياسة البنك المركزي في السيطرة على تذبذب أسعار الصرف حيث بلغ متوسط سعر الصرف ضمن مدة الدراسة تقريبا ١٢٠٠ حيث كان قريبة في اغلب الأحيان من هذا السعر.

١.٨ الاستنتاجات والتوصيات

١.٨ الاستنتاجات

١. ساهمت مبيعات مزاد العملة بشكل فاعل في استقرار اسعار صرف الدولار مقابل الدينار العراقي ومنذ بدء إعماله.

المصادر باللغة الانكليزية:

- Bowman, David and Doyle, Brian, (2003), New Keynesian, Open-Economy Models and Their Implications for Monetary Policy , International Finance Discussion Papers, N 762.
- Fullwiler, Scott T., (2008), Modern Central Bank Operations- The General Principles, Social Science Research Network
- Fight , (2004), Andrew, Understanding International Bank Risk , John Wiley & Sons Ltd.
- Pritamani, Mahesh. Shome , Dilip K. and Singal , Vijay, (2002), Exchange Rates and Stock Prices: Are they Related , Social Science Research Network
- Loader, David, (2002), Understanding the Markets , Butterworth-Heinemann.

٣. تفعيل العمل باجازات الاستيراد ومراقبته، وبالتنسيق مع وزارة التجارة للعمل على استخدام الدولار المشتري من الميزان العملة لتفعيل عمليات استيراد السلع والخدمات للعراق.
٤. العمل على تطوير وزيادة مساهمة الصناعات المحلية في الناتج المحلي الاجمالي للتقليل من الاعتماد على السلع والخدمات المستوردة للحفاظ على العملة الصعبة داخل البلد .

قائمة المصادر**المصادر باللغة العربية:**

- بربور . مشهور هذلول ، (٢٠٠٨)، العوامل المؤثرة في انتقال اثر أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم المالية والمصرفية ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، الاردن.
- الجبائي . نبيل مهدي ، الطريفي . فوزي حسين صاحب، (٢٠١٢)، أثار السياسة النقدية على عوائد الأسهم : سوق العراق للأوراق المالية أمودجا ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد ١٤ العدد ٣ .
- قاسم . مظهر محمد صالح ، (٢٠١١)، السياسة النقدية والمالية والسيطرة على متغيرات التضخم واسعار الصرف ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية .
- موسى ، سندس حميد ، (٢٠٠٩)، البنك المركزي ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي مع اشارة خاصة الى العراق ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، العراق .
- النشرة الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي لسنة ٢٠١٠
- النشرة الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي لسنة ٢٠١١
- النشرة الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي لسنة ٢٠١٢
- هجيرة عبد الجليل ، (٢٠١٢)، أثار تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة ابي بكر بلقايد ، الجزائر .